A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/13
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 29 مايو 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

العالم المتنوع لتقديم الأدلة في دعاوى البراءات

مساهمة أعدها السيد توماس موغا، عضو الجمعية الدولية لتنمية الملكية الفكرية، جنيف، سويسرا[*]

ملخص

أصبح إنفاذ محفظة البراءات العالمية أكثر تعقيدًا. ومن بين العوامل العديدة التي تسهم في هذه التحديات، يعد تنوع القواعد والإجراءات المتباينة بشكل كبير والمتضاربة أحيانًا بشأن جمع وتقديم الأدلة المطبقة في دعاوى البراءات أحد أهم هذه العوامل. وتنتج هذه الاختلافات بشكل أساسي عن الأنظمة القانونية المتميزة السائدة في ولاية قضائية معينة. وتطبق بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إجراءات كشف واسعة النطاق تشمل مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك طلبات الوثائق والاستجوابات والإفادات. وفي المملكة المتحدة، يعتمد النظام على قيام أحد الأطراف بتوفير المواد للطرف الآخر. ومع ذلك، فإن دولًا مثل ألمانيا تركز على مرحلة ما قبل المحاكمة، مما يترك فرصة محدودة لجمع الأدلة قبل المحاكمة ولا توجد عمليًا أي أنشطة لتقصي الحقائق. أما دول أخرى، مثل الصين، فلا توفر آلية لجمع الأدلة قبل المحاكمة، بل تطلب من صاحب البراءة جمع الأدلة. وتعتمد هذه الأنظمة بشكل كبير على التوثيق والحفاظ على الأدلة. وفي اليابان، ينصب التركيز على جمع الأدلة المستقلة المحدودة من قبل الأطراف. وتقدم هذه المساهمة لمحة عامة عن نُهج جمع الأدلة وتقديمها في دعاوى البراءات في الولايات القضائية الرئيسية، والاستراتيجيات لتقليل التحديات الناشئة عن الأنظمة المختلفة.

[*] الآراء الواردة في هذا المستند هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. جمع الأدلة وتقديمها

1. أصبح إنفاذ محفظة البراءات العالمية أكثر صعوبة على مدى السنوات القليلة الماضية. ومن بين العوامل العديدة التي ساهمت في ذلك، كثرة القواعد والإجراءات المتباينة المتعلقة بجمع وتقديم الأدلة في دعاوى البراءات. وقد تختلف هذه القواعد والإجراءات بشكل كبير، اعتمادًا على النظام القانوني والممارسات المتبعة في كل ولاية قضائية. ولا توفر الاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية سوى القليل من التوجيهات: فالمعاهدات الرئيسية المتعلقة بالبراءات، مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، لا تتطرق إلى مسألة الإنفاذ. ولم يتم بذل أي جهد حقيقي لتوفير معايير دنيا لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية إلا مع اعتماد اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية تريبس).

2. ولم يتحقق بعد هدف مواءمة القواعد والممارسات الدولية المتعلقة بجمع الأدلة وتقديمها. وبموجب المادة 50(1)(ب) من اتفاقية تريبس، تتمتع السلطات القضائية بسلطة "الأمر باتخاذ تدابير مؤقتة فورية وفعالة للحفاظ على الأدلة ذات الصلة فيما يتعلق بالانتهاك المزعوم". ويعد جمع الأدلة جزءاً أساسياً من إجراءات الكشف قبل المحاكمة (أي الكشف عن الأدلة التي تقع تحت سيطرة أحد الأطراف)، ولكن يمكن أيضاً جمع الأدلة في سياق الدعوى المتعلقة بالأسس الموضوعية. وتخوّل المادة 43(1) من اتفاقية تريبس السلطات القضائية أن تأمر الطرف المقابل بتقديم الأدلة، حيثما يكون الطرف المرفع للدعوى "قد قدم أدلة متاحة بشكل معقول وكافية لدعم ادعاءاته، وحدد أدلة ذات صلة بإثبات ادعاءاته تقع تحت سيطرة الطرف المقابل".

3. وعلاوة على ذلك، في ظروف معينة، وبقدر ما نفذ أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) هذا الخيار، يجوز للسلطات القضائية أيضاً "أن تأمر المنتهك بإبلاغ صاحب الحق بهوية الأطراف الثالثة المشاركة في إنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات المنتهكة وبقنوات توزيعها" (المادة 47). وعلى الرغم من اتفاقية تريبس، فإن تنوع الإجراءات ونطاق جمع الأدلة في مرحلة ما قبل المحاكمة في الولايات القضائية حول العالم يجعل من غير المرجح وجود تعريف واحد وشامل للاكتشاف.

"1" الولايات القضائية ذات إجراءات جمع الأدلة المحدودة

4. تحظر العديد من الدول أو تقيد جمع الأدلة قبل المحاكمة. ففي ألمانيا، لا ينص القانون على الكشف عن الأدلة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر(ي) أدناه). بل ينص على جمع الأدلة وحفظها تحت إشراف المحكمة. ولا يمكن جمع سوى أدلة محدودة عن طريق الكشف عن الأدلة، على الرغم من أن القانون يسمح بطلب "التفتيش" الذي يمكن بموجبه طلب تقديم الوثائق أو تفتيشها. ويحتوي القانون في فرنسا على أحكام شاملة لجمع الأدلة: يمكن أن تكون "*saisie-contrefaçon*" (المصادرة قبل المحاكمة) أداة فعالة للمساعدة في جمع الأدلة قبل الدخول في دعوى قضائية. في الصين، يتحمل الأطراف فرادى مسؤولية تقديم الأدلة لدعم ادعاءات الانتهاك. ولا توجد إجراءات رسمية لجمع الأدلة، ولا يتوفر تقديم الوثائق أو الاستجوابات كأدوات لجمع الأدلة. ومع ذلك، فإن الصين لديها عملية لتبادل الأدلة (*zhèngjù jiāohuàn*)، حيث تقدم الأطراف المتنازعة الأدلة في إطار عملية تديرها المحكمة. وبالتالي، فإن التجهيز المسبق للأدلة من خلال التوثيق والحفاظ على الأدلة أمر بالغ الأهمية في الصين، وتتمتع المحاكم الصينية بسلطة تقديرية كبيرة في الأمر بإجراء التحقيق في الوقائع وجمع الأدلة.

5. لا ينص نظام القانون المدني في الأرجنتين على جمع الأدلة قبل المحاكمة. وقبل إجراءات المحكمة، يجب على صاحب البراءة جمع أدلة على فعل الانتهاك، بما في ذلك الحصول على عينات من المنتج المخالف – وهي خطوة تتطلب أحيانًا مساعدة المحكمة، والتي يمكن من خلالها إصدار أمر إذا كان الدخول إلى منشآت المخالف ضروريًا. وقد صُممت هذه الخطوة الرسمية لتلبية متطلبات سلسلة الأدلة الصارمة نسبيًا.

6. وفي البرازيل، ونظراً لعدم وجود إجراءات رسمية لجمع الأدلة قبل المحاكمة، فإن النهج المتبع عادةً ما يشمل تقرير خبير فني تعينه المحكمة، يقوم بتقييم التكنولوجيا المشمولة بالبراءة وتحليل ادعاءات الانتهاك. وتشمل الأدلة المستندية التقارير التي يتم الحصول عليها من خبير مستقل والشهادات التي تُدلى بها خلال جلسات الاستماع. والأهم من ذلك، أن الأطراف ليست ملزمة بالكشف عن الأدلة، ما لم يصدر أمر من المحكمة. ولكن حتى في الظروف التي تصدر فيها المحكمة أمراً بالكشف عن الأدلة، تقتصر معايير الكشف على الأدلة الموصوفة بدقة، وبالتالي تجنب إجراء تحقيق واسع النطاق بشكل مفرط.

7. وفي إندونيسيا، يجب على الطرف الذي يدعي الانتهاك جمع وتقديم الأدلة لدعم الادعاء. ويشمل ذلك، على الأقل، جمع معلومات شاملة عن الاختراع المحمي ببراءة ومواصفاته، والمنتج أو العملية التي يُزعم أنها تنتهك البراءة. ومع ذلك، فإن الطرف الذي يدعي الانتهاك يتمتع بحقوق محدودة فيما يتعلق بالحصول على الأدلة المستندية وغيرها من الأدلة. ولا تتوفر سوى آليات محدودة لإجبار أي طرف على تقديم الوثائق.

8. وفي اليابان، ينصب التركيز على جمع الأدلة المستقلة المحدودة من قبل الأطراف قبل رفع الدعوى. وعملية جمع الأدلة منظمة للغاية وتشبه إجراءات القانون المدني في العديد من البلدان الأوروبية. وتشمل الأدلة المستندية الإقرارات المكتوبة والنماذج القانونية المطلوبة. تتوفر إجراءات لمصادرة وحماية الأدلة المعرضة لخطر الإخفاء أو التدمير.

9. وفي جمهورية كوريا، يمكن تقديم الأدلة في شكل مستندات (مثل تقارير الخبراء والفواتير والمواقع الإلكترونية المطبوعة) خلال جلسات الاستماع. وبموجب القانون الكوري، يجوز للمحكمة إصدار أمر يسمح للمدعي بتعيين خبير لتفتيش مقر المدعى عليه. كما يجوز للمحاكم إصدار أوامر للحفاظ على الأدلة ومنع إخفائها. كما يتاح للأطراف المعنية خيار استجواب الشهود العاديين والخبراء الفنيين.

10. ولا يتبع جمع الأدلة في جنوب أفريقيا نهج القانون العام أو القانون المدني النموذجي، بما يتوافق مع حقيقة أن البلد لا ينتمي حصريًا إلى أحدهما. ويبدأ جمع الأدلة عادةً بعد بدء الإجراءات ويشمل إفادات الشهود وشهاداتهم. ومع ذلك، ينص نظام جنوب أفريقيا على أوامر "أنطون بيلر"، التي تسمح للطرف الذي يرفع دعوى الانتهاك بدخول مقر المدعى عليه لمصادرة أدلة الانتهاك ومنع إخفائها أو إتلافها.

"2" الولايات القضائية ذات إجراءات الكشف الواسعة

11. على الطرف الآخر من طيف جمع الأدلة توجد دول القانون العام التي توفر عادةً إجراءات كشف متطورة للغاية. وتتمتع الولايات المتحدة بإجراءات كشف واسعة النطاق تشمل مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك طلبات الوثائق والاستجوابات والإفادات. ويمكن لأي طرف معني بدعوى قضائية أجنبية ويحتاج إلى أدلة أن يجري عملية كشف مركزة بشكل ضيق بمساعدة المحاكم الفيدرالية الأمريكية. وينص نظام التقاضي في المملكة المتحدة على نسخة محدودة من إجراءات الكشف عن الأدلة على النمط الأمريكي، ويعتمد على قيام الأطراف بإتاحة الوثائق والمواد الأخرى للأطراف الأخرى.

12. وتتبع الهند نهجًا مشابهًا لنهج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومن المعتاد الاستعداد لرفع دعوى قضائية من خلال جمع أدلة على الانتهاك، بما في ذلك المنتجات المشتراة وأدلة الاستخدام والفواتير. كما يمكن الاستعانة بالإفادات الخطية واستجواب الشهود. وغالبًا ما يُعتمد على شهادة الخبراء الفنيين لإثبات الانتهاك.

13. كما تمتلك كينيا نظامًا جيد التنظيم لجمع الأدلة وتقديمها لاستخدامها في قضايا انتهاك البراءات وصلاحيتها. ويتحمل صاحب البراءة مسؤولية جمع أدلة كافية لدعم الدعوى، بما في ذلك دراسات سوقية كاملة، ومصادرة المنتجات المخالفة (مع إمكانية الحصول على المساعدة من هيئة مكافحة التزييف في البلاد) والتحقق من ملكية المنتجات المخالفة. وغالبًا ما تُستخدم شهادة الشهود الخبراء لتقييم التكنولوجيا المعنية.

14. وتتضمن إجراءات ما قبل المحاكمة لجمع الأدلة في نيجيريا حصول المدعي على مواد مكتوبة تثبت ملكية البراءة، وإفادات الشهود تحت القسم، وأدلة أخرى على الانتهاك. وتشمل الإجراءات أيضًا تحديد عينات من المواد المخالفة والحصول عليها. وتُستخدم أدلة الخبراء لتحليل التكنولوجيا الخاصة بالمنتج أو الطريقة المحمية بالبراءة.

"3" المعاهدات الدولية وجمع الأدلة

15. في محاولة لتنسيق وتسريع إجراءات جمع الأدلة والكشف عنها على الصعيد الدولي، تم اعتماد اتفاقية أخذ الأدلة في الخارج في المسائل المدنية أو التجارية (اتفاقية لاهاي للأدلة) في عام 1970. وتنص الاتفاقية على استخدام "سلطة مركزية" معينة كجزء من آلية موحدة لجمع الأدلة. وتكلف تلك السلطة باستلام "خطابات الطلب" للحصول على أدلة في ذلك البلد المعين ومراجعتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها إذا كان ذلك مناسبًا. وإذا تمت الموافقة على هذه الطلبات، يتم إحالتها إلى السلطة المختصة، وعادة ما تكون محكمة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثانياً إعداد الأدلة وتقديمها

16. بمجرد جمع الأدلة، يجب إعدادها لعرضها في المحكمة الأجنبية وفقًا لقواعد الإجراءات المحلية. وعادةً ما تتطلب هذه القواعد مستوى إضافيًا من المصادقة إذا كانت الأدلة مصدرها خارج البلد. وفي كثير من الأحيان، قد يتطلب الأمر عدة مستويات من التحقق من الأدلة، بما في ذلك التوثيق والتفويض والتصديق، وهي عملية كانت تتطلب تاريخيًا مساعدة السفارات والقنصليات. لتبسيط عملية توثيق الأدلة لاستخدامها في المحاكم الأجنبية، أصبحت العديد من الدول موقعة على اتفاقية لاهاي لإلغاء شرط التصديق على الوثائق العامة الأجنبية (1961). تُعرف هذه الاتفاقية شعبياً باسم اتفاقية الأبوستيل، وهي تتيح للأطراف في الدول الأعضاء تجنب التكلفة والتعقيد المرتبطين بتوثيق الوثائق وتصديقها. لا يزال يتعين الالتزام بالإجراءات الشكلية الأخرى، مثل توثيق الأدلة، والتي غالباً ما تختلف من ولاية قضائية إلى أخرى.

"1" جمع الأدلة – التخطيط المسبق

17. يُعد توقع متطلبات جمع الأدلة وتقديمها بين الولايات القضائية والاستجابة لها خطوات حاسمة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بنجاح على نطاق عالمي. ومن الضروري تحديد نوع الأدلة التي ستكون مطلوبة في مرحلة مبكرة لدعم دعوى انتهاك حقوق الملكية الفكرية. وقد يكون الحصول على أنواع معينة من الأدلة أكثر صعوبة، مثل الشهادات التي يتم جمعها عن طريق الإدلاء بالشهادة، حيث قد تكون مساعدة محكمة أجنبية ضرورية. وتفرض العديد من البلدان، مثل ألمانيا واليابان، قيوداً على أخذ الإفادات أو على المكان الذي يمكن أخذها فيه. ومع ذلك، يُلزم اتفاق تريبس أعضاء منظمة التجارة العالمية، على الأقل، باتخاذ تدابير مؤقتة لجمع الأدلة حتى قبل رفع دعوى بشأن موضوع الدعوى بموجب المادة 50(1)(ب). ومع ذلك، لا يتطرق اتفاق تريبس إلى ما إذا كان هذا الالتزام ينطبق أيضًا على جمع الأدلة عبر الحدود.

"2" الاختلافات القانونية والثقافية

18. ينبغي أن تراعي استراتيجية الإنفاذ العالمية أيضاً الاختلافات الكبيرة أحياناً في الثقافة القانونية من بلد إلى آخر. قد يُنظر إلى الإفصاح عن الأدلة على النمط الأمريكي على أنه تدخلي للغاية في بعض النظم القانونية. وبغض النظر عن اتفاقية لاهاي بشأن الأدلة، تنشأ الاختلافات دائماً على أساس كل حالة على حدة. كما يجب إيلاء الاهتمام إلى الجهة المتلقية للأدلة المقدمة بناءً على النظام القانوني المعني. على سبيل المثال، قد تختلف طرق عرض الأدلة المناسبة لهيئة محلفين في ظل نظام المحلفين الأمريكي اختلافاً كبيراً عن نوع الأدلة المناسبة لتقديمها إلى هيئة قضائية متعددة الأعضاء لا تضم محلفين.

"3" مقاضاة طلب براءة مع التركيز على الكشف

19. غالبًا ما ينصب تركيز مقدم طلب البراءة بشكل كبير على متابعة طلب البراءة ومنحها، بحيث لا يولي اهتمامًا يذكر للعواقب السلبية المحتملة على المدى الطويل للبراءة الممنوحة نتيجة للسجل الدائم أو تاريخ الإيداع. وقبل تقديم طلب البراءة، يجب على مودع الطلب أن يتذكر أن هناك جانبين للبراءة – أحدهما هو منح البراءة نفسها، والآخر هو منح براءة دائمة، أي براءة ستصمد أمام الطعن في صحتها. قد يصبح سجل الإيداع نفسه موضوعًا خلال مرحلة الكشف في الدعوى القضائية، لذا يجب مراعاة احتمال حدوث مثل هذا الطعن في الصلاحية.

20. وتسمح جميع مكاتب البراءات تقريبًا للجمهور بمراجعة سجل إيداع طلب البراءة. وتختلف إجراءات المقاضاة بين الولايات القضائية، ولكن يمكن تطبيق بعض الاستراتيجيات العامة بشكل شامل لإنشاء سجل إيداع طلب براءة مرغوب فيه والحفاظ عليه.

<u>الاستراتيجيات العامة:</u>

- إجراء بحث كامل عن البراءات.
- إعداد مطالبات مدعومة بالمواصفات كما تم تقديمها وتكون متناسبة مع حالة التقنية السابقة، من أجل تقليل التعديلات أثناء الإجراءات القانونية.
- تجنب المطالبات المفرطة في اتساعها أو ضيقها في الإيداع الأولي.
- عند الرد على إجراء المكتب، تجنب الحجج غير الضرورية وقصر المناقشة على ما هو ضروري فقط للتغلب على رفض حالة الفن السابق.
- عدم تقديم إفادات أو إقرارات إلا إذا كان ذلك ضروريًا للغاية، لأنها تصبح جزءًا من السجل الدائم ويمكن استخدامها ضد مقدم الطلب.
- التأكد من دقة سجلات مكتب البراءات وتوافقها مع سجلات مقدم الطلب.
- تتبع كيفية تعديل المطالبات بدقة أثناء الإجراءات القانونية، من التسجيل الأولي إلى الموافقة؛ فقد يكون هذا السجل مفيدًا لتفسير المطالبات في الدعاوى القضائية.
- يمكن أن يكون قسم "خلفية الاختراع" سلاحًا ذا حدين في طلبات البراءات.
- استخدم مصطلحات واضحة وموجزة ومقبولة عالميًا، خاصة في المطالبات، لمنع الالتباس في الترجمة.

<u>توصيات خاصة بكل بلد:</u>

- في الولايات المتحدة، يمكن أن تكون المقابلات مع المفتشين نهجًا فعالًا ويجب الاستفادة منها قدر الإمكان لتقليل السجلات المكتوبة إلى الحد الأدنى؛ ويجب تحديد مسودات المطالبات المقدمة لأغراض المناقشة على أنها كذلك مع طلب عدم إدراجها في السجل.

- ينبغي إجراء المقابلات في البلدان التي يمكن إجراؤها فيها، حيث إنها تقلل من حجم السجلات المكتوبة. وعندما يُدرج ملخص للمقابلة في السجل، يجب على مودع الطلب التأكيد على أن الملخص يعكس المقابلة بدقة.
- في الصين، ينبغي الترتيب لإجراء مقابلات شخصية مع الفاحصين حيثما أمكن ذلك، حيث غالبًا ما تتعقد إجراءات المقاضاة بسبب الترجمات الرديئة. وتكون احتمالية اكتشاف أخطاء الترجمة أكبر في الاجتماع الشخصي. وفي الصين أيضًا، يجب أن تتطابق لغة المطالبة في التعديلات تمامًا مع لغة المواصفات كما تم تقديمها: فالمعايير في الصين أكثر صرامة من معظم البلدان.
- في بلدان مثل الولايات المتحدة، حيث يمكن تقديم الإقرارات/الشهادات الخطية، لا تفعل ذلك إلا عند الضرورة القصوى، حيث يمكن استخدامها ضد مقدم الطلب.
- في اليابان، ينبغي استغلال الفرصة لإجراء مقابلات مع فاحصي البراءات من أجل تقليل الردود المكتوبة.
- تطبق اليابان متطلبات تفعيل صارمة، ويجب صياغة المطالبات وفقًا لذلك.
- في الهند، يجب عرض التقدم التقني بوضوح وتفصيل في المواصفات.

ثالثاً. استراتيجيات عملية لجمع وتقديم الأدلة

21. لقد أثبت الذكاء الاصطناعي بالفعل أنه أداة فعالة في جوانب مختلفة من جمع الأدلة (مثل تحديد الأدلة ذات الصلة، وإبطال حالة التقنية الصناعية السابقة، وإنشاء مخططات المطالبات)، ولا يوجد نهج واحد متعدد الاختصاصات القضائية لجمع الأدلة وتقديمها بشكل فعال في دعاوى البراءات. يُعترف بأهمية هذه الأدلة على نطاق واسع، ولكن هناك حاجة إلى استراتيجيات مختلفة لجمع الأدلة وتقديمها أمام المحاكم والهيئات الإدارية في جميع أنحاء العالم. وتختلف الممارسات بين الولايات القضائية، ولكن من الممكن تحديد استراتيجيات أساسية. وفيما يلي أمثلة مختارة.

22. ومن الضروري توجيه تحذير بشأن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في دعاوى البراءات. فقد كانت هناك عدة حالات من "الهلوسة" في دعاوى البراءات في الولايات المتحدة. وقد تم معاقبة محامين وأفراد لإدراجهم في مذكراتهم سوابق قضائية غير موجودة لدعم موقفهم. كما تم تحديد استخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء بيانات مزيفة في قضايا البراءات. وعلى سبيل المثال، كشف قرار إعادة فحص صدر مؤخرًا (رقم 1878153) في الصين أن طلب البراءة الأصلي لم يقدم البيانات اللازمة لدعم النشاط المضاد للأورام كما هو مدعى. وقدم مودع الطلب بيانات سريرية لم تكن مدرجة في الأصل في الطلب. ومع ذلك، لم يتم العثور على أي سجل لبيانات التجارب السريرية التي تم تقديمها بعد تقديم الطلب، ولم يتمكن مودع الطلب من تفسير هذه الظروف. في النهاية، لم يستطع فريق إعادة الفحص سوى استنتاج أن البيانات التي تم تقديمها بعد تقديم الطلب كانت مزورة. تظل مسؤولية تأكيد صحة المواد التي تم إنشاؤها بهذه الطريقة تقع على عاتق الطرف الذي يعتمد على المعلومات التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

الصين

23. يعد حفظ الأدلة أمرًا بالغ الأهمية في الصين. نظرًا لمحدودية إجراءات الكشف، يجب اتخاذ استراتيجيات تتضمن تأمين الأدلة وتوثيقها بشكل استباقي في وقت مبكر لمنع عدم توفر الأدلة. وينطبق هذا بشكل خاص على الأدلة الرقمية، التي عادة ما تكون في شكل موقع ويب. أيضًا، فيما يتعلق بجمع الأدلة الرقمية، هناك تطور حديث يتمثل في استخدام الطابع الزمني الرقمي في حفظ الأدلة. في حالة المنتجات نفسها، يتم الاستعانة بموثق لشراء وتوثيق عينتين على الأقل من المنتج المزعوم انتهاكه. يتم الاحتفاظ بإحدى العينتين للفحص والأخرى لاستخدامها في الدعاوى القضائية أو الإجراءات الإدارية. إذا كان من المعروف أن الأدلة في حوزة المدعى عليه، فيمكن طلب أمر من المحكمة لحفظها. عادةً ما يكون العثور على بعض أنواع الأدلة، مثل الأرباح غير المشروعة، أكثر صعوبة، لكنها قد تكون مفيدة جدًا في المطالبة بالتعويض عن الأنشطة المخالفة. يميل معيار كفاية الأدلة إلى أن يكون أقل في حالة تقديم الأدلة إلى الهيئات الإدارية مقارنةً بالمحاكم الصينية.

فرنسا

24. في فرنسا، يُعد «الحجز *على المنتجات المقلدة*» (*saisie-contrefaçon*) ربما أكثر آليات جمع الأدلة فعاليةً وأوسعها انتشارًا المتاحة للطرف المتضرر من نشاط الانتهاك. وبموجب هذا الإجراء، يُفوض المحضر بموجب أمر قضائي بمصادرة أدلة الانتهاك (الوثائق والمنتجات والأدلة الأخرى). ويُمنح أمر "*saisie-contrefaçon*" *من جانب واحد* بناءً على الطلب. وعادةً ما يرافق المحضر خبير، غالبًا محامي براءات، للمساعدة في تحديد الأدلة المراد مصادرتها. وكما هو الحال في الصين، فإن السبب الرئيسي للاستفادة من (المصادرة قبل المحاكمة) هو الحفاظ على الأدلة لاستخدامها في الإجراءات القانونية. في فرنسا (وفي ولايات قضائية أخرى مثل البرازيل)، يوجد معهد وطني للملكية الصناعية يصدر تقرير بحث يصدر عادةً في غضون حوالي تسعة أشهر بعد تقديم الطلب ويتضمن الفن ذي الصلة بكل من حداثة الاختراع وابتكاره. يمكن أن تكون نفقات الترجمة كبيرة عند التعامل مع الوثائق باللغة الفرنسية لاستخدامها كأدلة. وبناءً على ذلك، وكما هو الحال في جميع المواقف التي قد تكون فيها ترجمة الوثائق ضرورية، يمكن التحكم في

تكاليف الترجمة من خلال ترجمة الوثائق الأكثر أهمية فقط. يمكن أن يكون إشراك الخبراء في مرحلة مبكرة مفيدًا في ضمان تقديم الأدلة الأكثر أهمية فقط لاستخدامها في الإجراءات.

ألمانيا

25. لا تنص ألمانيا على إجراءات الكشف عن الأدلة على غرار الولايات المتحدة، بل على جمع الأدلة وحفظها تحت إشراف المحكمة. وبموجب النظام الألماني، تُجرى دعاوى الانتهاك ودعاوى الصحة بشكل منفصل. وبناءً على ذلك، يجب تخطيط جمع الأدلة وتقديمها مع أخذ هذا النظام المنفصل في الاعتبار. وللحفاظ على انخفاض التكاليف، يمكن شراء عينات من المنتجات المخالفة بالطرق التقليدية من السوق العامة؛ ويجب توثيق هذه المشتريات. وتشمل الاستراتيجية أيضًا الحصول على معلومات أخرى متاحة للجمهور عن الطرف المخالف، مثل المعارض التجارية والمطبوعات التجارية ومعلومات الاختبارات المنشورة على مواقع الويب. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها الأدلة عبر الوسائل العامة، يمكن أن تكون عمليات التفتيش الميداني التي تأمر بها المحكمة وسيلة فعالة ومنخفضة التكلفة لتحديد الأدلة المهمة وجمعها. يجب أن تكون المذكرات مركزة وموجزة لتقليل الوقت الذي تحتاجه المحكمة لمراجعة الأدلة وتقييمها. من المهم في ألمانيا تضمين جميع الأدلة اللازمة في المذكرة الأولية لتجنب مخاطر رفض المواد المقدمة في مرحلة لاحقة.

المملكة المتحدة

26. توفر المملكة المتحدة في بعض النواحي إجراءات اكتشاف محدودة أكثر من الدول الأخرى، ولكنها توفر بعض الميزات الفريدة التي تساعد في جمع الأدلة وتقديمها بكفاءة. ولعل أهم آلية هي "وصف المنتج والعملية"، وهي دراسة يعدها المدعى عليه وتقدم وصفًا مركّزًا للمنتج أو العملية المزعوم انتهاكها. عند إعدادها بشكل صحيح، تتناول وثيقة وصف المنتج والعملية القضايا المتعلقة بتهمة الانتهاك وتحدد نطاقها. ويمكن أن تكون مفصلة، وبالتالي تساعد في تبسيط العملية لجميع الأطراف المعنية. غالبًا ما تكون دراسات الحالة الفنية السابقة مطلوبة لأنواع مختلفة من الدعاوى القضائية. وكما هو الحال في العديد من البلدان، يلعب استخدام الذكاء الاصطناعي دورًا متزايد الأهمية في تحديد الحالة الفنية السابقة التي قد تكون ذات صلة. كما يستخدم ممارسو البراءات في المملكة المتحدة الذكاء الاصطناعي للمساعدة في مراجعة الوثائق والتحليلات التنبؤية لنتائج القضايا، مما يساعد المستخدمين على تخطيط استراتيجية تقاضي فعالة. وتعتبر قواعد الإجراءات المدنية في المملكة المتحدة صارمة نسبيًا وتتطلب الالتزام الصحيح، مما قد يكون صعبًا على غير الحذرين. وقد وجد الممارسون أن استخدام الذكاء الاصطناعي قد يكون مفيدًا في تنظيم الأدلة وترتيبها حسب الأولوية لتقديمها إلى المحكمة.

الولايات المتحدة الأمريكية

27. تتمتع الولايات المتحدة بآليات واسعة النطاق في مجال الكشف عن الأدلة. وكما أشير سابقاً، كان للذكاء الاصطناعي تأثير واسع النطاق على إجراءات الكشف عن الأدلة، بما في ذلك تحليل الوثائق. ففي الولايات المتحدة، تم تبني استخدام الذكاء الاصطناعي في وقت مبكر، وهو اليوم جزء طبيعي، وإن كان آخذًا في التطور، من عملية تقديم الوثائق. ولطالما اعتُبرت مراجعة الوثائق بمثابة اختبار أساسي للمحامين المبتدئين الذين يخطون خطواتهم الأولى في مجال التقاضي. وفي حين أن الذكاء الاصطناعي لا يحل بالضرورة محل العمل الذي يقومون به (والدروس المهمة المستفادة من مراجعة الوثائق)، فإنه يعزز عملية المراجعة ويسمح للمراجعين بالنظر في أدلة أكثر بكثير وجمعها في نفس المدة الزمنية التي كانت ستستغرقها العملية بدون الذكاء الاصطناعي. وفي حالة احتمال إبطال براءة، غالبًا ما يصعب جمع حالة الفن السابق ذات الصلة نظرًا للكم الهائل من الأدبيات المتعلقة بالبراءات والأدبيات غير المتعلقة بالبراءات، لا سيما في صناعات الأدوية والبرمجيات. وفي الولايات المتحدة، أدى استخدام الذكاء الاصطناعي في تحديد التقنية السابقة ذات الصلة ضمن شبكة متداخلة ومعقدة من المراجع التي قد تكون ذات صلة إلى تقليل وقت التحقيق بشكل كبير مع تحقيق نتائج عالية الجودة. قد يكون تقديم الأدلة إلى المحاكم في الولايات المتحدة أمرًا صعبًا، نظرًا للمتطلبات الصارمة للقواعد القضائية والإجرائية مثل تلك الموجودة في القواعد الفيدرالية للأدلة. ويعد التخطيط الدقيق وتنظيم الأدلة خطوات مبكرة حاسمة في عملية تقديم الأدلة بسلاسة.

دراسة حالة: أهمية الإبداع والقدرة على التكيف

تضمنت قضية إنفاذ دولية مثيرة للاهتمام ومتنوعة شركة مصنعة للمعدات الرياضية وإحدى مجموعات أحذية الرياضة الخاصة بها، والتي كانت بعضها محمية ببراءات تصاميم. تم تطوير برنامج إنفاذ يركز على تلك البراءات بالتعاون مع العميل وشركائه في الخارج. وتم اتخاذ إجراءات في مختلف الولايات القضائية. وكان جمع الأدلة وتوثيقها معقدًا – في الغالب لأن خط الأحذية المحدد كان متاحًا في العديد من المواقع – ولكنه كان قابلاً للإدارة.

تم تعلم الدرس الأهم في الصين، حيث كانت بعض مجموعات أحذية الشركة محمية ببراءات تصاميم، وبطبيعة الحال، كان المنتهكون يركزون على الأحذية غير المحمية. وبدا أن أحد الأساليب الممكنة لمعالجة هذه المسألة لا يكمن في قانون البراءات، بل في أحكام الفن التطبيقي في قانون حق المؤلف الصيني، الذي يوفر الحماية للمواد التي "تتمتع بقدر كافٍ من الأصالة والقيمة الفنية". ووافق أحد كبار المسؤولين في مكتب حق المؤلف، بعد فحص عينة من الأحذية التي تم نسخها، على أنها يمكن أن تُعتبر عملاً فنياً تطبيقيّاً بموجب القانون.

ثم قدم أحد الشركاء طلبات حق المؤلف لعدد من منتجات الأحذية. وبعد تسجيل حق المؤلف، تم تنظيم عملية شراء المنتجات المخالفة وتوثيقها في الأسواق الأكثر شعبية في جميع المدن الكبرى. وتم تنسيق عملية جمع الأدلة وتوثيقها بحيث لا يتمكن بائع من تحذير بائع آخر بما يحدث، وكانت المداهمات التي تلت ذلك ناجحة للغاية. والمغزى من هذه القصة هو أن المرونة في التعامل مع القوانين والممارسات الوطنية وجمع الأدلة أمر يستحق العناء.

رابعاً. الأدلة والوساطة

28. اعتمادًا على ظروف القضية، قد يضطر الطرفان إلى التماس تسوية بوساطة المحكمة. ويتم التعامل مع تقديم الأدلة بشكل مختلف في الوساطة، حيث يُقصد بها إطلاع الوسيط وتزويده بالمعلومات، وليس إقناع المحكمة. في الوساطة، تُقدم الأدلة عادةً بشكل سري، مما يتيح مزيداً من الصراحة. ومن المفهوم عادةً أن هذه الأدلة لا يجوز تقديمها في أي إجراءات قضائية لاحقة. يتطلب التنفيذ الدولي لاتفاق التسوية بوساطة المحكمة تعاوناً ليس فقط من الأطراف المعنية، بل أيضاً من القضاة المعنيين.

خامساً الخلاصة

29. يمكن أن يكون جمع الأدلة وتقديمها أحد أكبر العقبات التي تواجه إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويتطلب القيام بذلك بفعالية وكفاءة تخطيطاً دقيقاً، وفهماً راسخاً للقانون والنظم القانونية، ومستشاراً أجنبياً جيداً، ومعرفة عملية أساسية بالممارسات الإجرائية في الولايات القضائية ذات الصلة.

[نهاية المساهمة]